

عقد مقاولة

الموضوع : "تنفيذ أعمال رصف طريق يوسف وهبى أمام حى غرب حتى عزبة فرحت بطول

كم (الفيوم) "بالامر المباشر

رقم العقد: ٣٠٣ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٠

أنه في يوم الخميس الموافق : ٢٥ / ٢ / ٢٠٢١

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و "شركة علبك لإنشاء ورصف الطرق "

ويمثلها السيد / مصطفى محمد احمد بغدادي

بطاقة رقم قومى / ٢٨٧٠٥١٣٢٧٠١٨٥٦

بطاقة ضريبية / ٤٥٠-١٨٩-٦٩٤

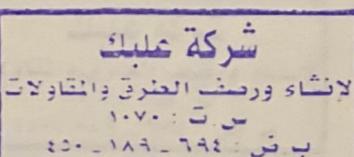
أمورية ضرائب / الاستثمار بالاقصر

سجل تجاري رقم (١٠٧٠)

ومقرها / الدور الاول . عقار رقم ١٦ برج ١٢ مشروع بافاريا تاون . منطقة القطامية . القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

صالحة محمد احمد ديدارى
صالحة محمد احمد





التمهيد

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكباري ووزارة التنمية المحلية ومحافظة الفيوم بشأن رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لمحافظات على مستوى الجمهورية (مرحلة ثانية) وبيناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال رفع كفاءة الطرق التابعة لمحافظات إلى الشركات بالأمر المباشر :

ومنها الموافقة على إسناد "تنفيذ أعمال رصف طريق يوسف وهبى امام حى غرب حتى عزبة فرحات بطول ٧٠٠ كم (الفيوم)" بالأمر المباشر إلى شركة علوك لإنشاء ورصف الطرق بتكلفة تقديرية ٢٠٤٣٠٠ جنية (فقط وقدره إثنان مليون وثلاثة وأربعون ألف جنية لا غير) على أن تتم المحاسبة استرشادا بالقائمة الموحدة للطرق.

حيث قام الطرف الأول بمقاومة الشركة على الأسعار الخاصة بناءً للأعمال الخاصة بالعملية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ١٩١٠٨٤٠ جنيه (فقط وقدره مليون وتسعمائة وعشرة ألف وثمانمائة وأربعون جنيهًا لا غير) من قيمة المشروع شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والإستقطاعات وجميع المصارييف الإدارية المباشرة وغير مباشرة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

على أن يتم تنفيذ هذه الاعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الختامية للأعمال .
ويعتبر محضر المفاوضة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٧ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع
نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق ومحضر المفاوضة وكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكابibles المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة والمواصفات الفنية للأعمال وأمر الإسناد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتتماً ومكملاً له .

البند الثاني

يلتم الطرف الثاني بتنفيذ عملية "تنفيذ أعمال رصف طريق يوسف وهبي أمام حى غرب حتى عزبة فرحات بطول ٧٠٠ كم (الفيوم)" بالامر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والاسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويعتبر إجمالية مقدارها ١٩١٠٨٤ جنيه (فقط وقدره مليون وتسعمائة وعشرة الف وثمانمائة وأربعون جنيهاً لغير) شاملاً كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة علب لإنشاء ورصف الطرق" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من المواقع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً

no / no allo

شركة علبة

لإنشاء ورصف الحدائق والمتاحف
المنشآت
١٠٢٠

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم ١٩٤٥٠٢١٢٠٠٠٥٦٠٠ بمحلى ٩٥٥٤٢ جنیه (فقط وقدره خمسة وتسعون الف وخمسماة وإثنان واربعون جنیه لغير) صادر من البنك الأهلي المصري فرع أبو داود الظاهري صادر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ وساري حتى ٢٠٢٢/٢/٢٣ .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لنقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

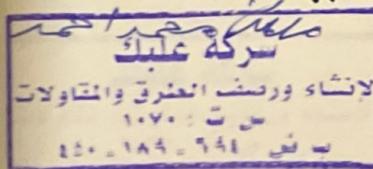
إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسنة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتنقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .



البند التاسع

يلزمه الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للترابة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية الضرورية .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الضرورية لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الضرورية للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

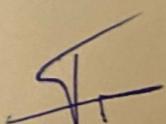
البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

الله مصراً حبه



شركة عليك

لإنشاء ورصف الطرق وانتاجولات
ج.ت ١٠٧٠ - ٤٤٥٠ - ٦٩٤ - ١٨٩
ب.ن.ش ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩١٩٧٦ - ٢٢٨٩٢٠٨٣ - (+٢٠٢)



البند الخامس عشر

وينس يلتزم الطرف الثاني بـإخلاء محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أدخل بذلك يقوم الطرف الأول بـإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحصيله المصاريـف الإدارية الـلـازـمة .

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبـات والمـراسـلات التي تـوجهـ عليهـ تكونـ صـحيـحةـ وـمـنـتـجـةـ لـكـافـةـ أـثـارـهاـ القـانـونـيـةـ ، وفيـ حالـ تـغـيـيرـ أحدـ الـطـرـفـينـ لـعـنـوانـهـ يـتـعـينـ عـلـيـهـ إـخـطـارـ الـطـرـفـ الـآخـرـ بـالـعـنـوانـ الـجـدـيدـ بـخـطـابـ مـسـجـلـ بـعـلـمـ الـوصـولـ ، وإـلاـ اـعـتـبـرـ مـرـاسـلـتـهـ عـلـيـهـ الـعـنـوانـ الـمـبـيـنـ بـهـذـاـ العـقـدـ صـحـيـحةـ وـمـنـتـجـةـ لـكـافـةـ أـثـارـهاـ القـانـونـيـةـ .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بازيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وأن تعديل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

صلـةـ مـهـمـاـ / حـرـ

شركة عليك

لإنشاء ورش الحفر وانتاجات
س.ت : ١٠٢٠ - ٢٢٨٩٢٠٨٣ - ٢٢٨٩١٩٧٦ -
ب.ق.ن : ٦٩٢ - ١٨٩ - ٢٣٠

البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمنتهى سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإسلام الإبداني للأعمال وحتى الإسلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسنو لا عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث العشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينو هدا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

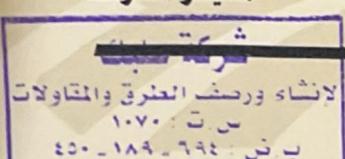
حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ وسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

الطرف الثاني

شركة علبك لإنشاء ورصف الطرق

التوقيع (ممثلة محمد احمد بغدادي)

مصطفى محمد احمد بغدادي
مدير الشركة



الطرف الأول

المدينة العامة للطرق والكباري

التوقيع (ممثلة حسام الدين مصطفى)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري